التطورات المصرفية في العراق

السيد/عباس جاسم
البنك المركزي العراقي

المقدمة

على الرغم من ان العرب سبقوا الكثير من الشعوب والامم في سك العملات المعدنية التي بدأ تداولها بدلا من نظام المقايضة الذي كان سائدا قبل ذلك ، فان الدول العربية الاسلامية لم تعرف شيئا عن المصارف وعملها سوى ما كان يسمى عندها ببيت المال الذي كان موجودا في مركز الدولة العربية الاسلامية بعد اتسامها ، كما تشير الدراسات بان النظم المصرفية لم تدخل الدول الاسلامية الا في زمن الدولة العثمانية نتيجة لتوسع سلطاتها التي امتدت الى حدود اوربا غربا ومن ذلك فقد تعرفت الدول العربية على العمل المصرفي في تلك الدول ، اضافة لذلك فان مصالح الدول الغربية في الدول العربية كان لها اثرا كبيرا في ادخال الكثير من الاصلاحات والانظمة الاقتصادية الحديثة خاصة خلال القرن التاسع عشر وبشكل خاص في العراق الذي كان محط انظار كافة الدول الغربية لعدة اسباب اهمها موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية ولذلك فقد سارعت هذه الدول الى فتح فروع لمصارفها داخل العراق والتي تمركزت في بغداد .

لم يكن للعمل المصرفي في العراق في تلك الفترة كيان منفصل ، اذ كان المتعاملون بهذا النشاط يمارسونه كنشاط ثانوي الى جانب نشاطهم التجاري او الصناعي الرئيسي ، ونتيجة لتوسع الاعمال التجارية فقد ظهرت الحاجة الى وجود مؤسسات تكون مسؤولة عن ادارة العمل المصرفي تتميز بالاستقلالية عن المؤسسات الاقتصادية الاخرى .

عرف العراقيون اربعة مصارف اجنبية منذ عام ١٨٩٠ وهي :

١ – البنك العثماني
٢ – البنك الشاهي الايراني
٣ – ايسترن بنك ليمتد (الشرقي)
٤ – بنك دي روما (الايطالي)

نظرا لأهمية الجانب التاريخي لمسيرة العمل المصرفي في العراق ، فقد اعددنا هذا البحث الذي يلقي الضوء على الاحداث التاريخية التي مرت بها المصارف في العراق وكذلك المداخلات التاريخية التي عاشها الجهاز المصرفي لتكون وثيقة تاريخية تساهم في اضافة جديدة للمكتبة الاقتصادية ، حيث تناول البحث عشرة اقسام مع مقدمة ، استعرضت الاقسام الثلاثة الاولى بدايات ومراحل واهمية العمل المصرفي في تلك الحقبة التاريخية ، وجاءت الاقسام الرابع والخامس والسادس ليعرض تفصيلا دقيقا عن المصارف التجارية وتطور الجهاز المصرفي والمعوقات التي تعترضه ، ثم اثر قرار التأميم على تلك المصارف في القسم السابع ، كما القى البحث الضوء على اهم الاجراءات التي تهدف الى تنشيط العمل المصرفي واختتمت باهم المصارف الاختصاصية انذاك ثم التعرف على حجم وطبيعة المصارف المحلية العاملة فـي الوقت الحاضر.

وجاء هذا البحث انطلاقا من اهمية ودور المصارف في التنمية الاقتصادية قديما وحديثا ليكون وثيقة تاريخية تحكي قصة التطور المصرفي في العراق.

١ - بدايات العمل المصرفي

منذ منتصف القرن التاسع عشر تكالبت الشركات والدول والمصالح الاستعمارية على العراق ، اذ ازداد وجودها وامتد نفوذها الى مدن العراق كافة بالاخص بغداد والموصل والبصرة والتي كانت تطلب التعامل بالنقد الاجنبي مع الشركات والاشخاص فظهر ولاول مرة في السوق العراقية تبادل العملات الاجنبية التي لم يكن التجار العراقيون يعرفونها او تعاملوا بها من قبل .

كان توسع العمل المصرفي وزيادة نشاطه في العراق قد جاء نتيجة تراكم الخبرات الاجنبية في مجال المال كما ان زيادة الاحتكاك بالاجانب يمثل البدايات الحقيقية لدخول العراق في مجال تاسيس المصارف اضافة الى شركات الصيرفة اسوة بالمصارف والشركات الاجنبية التي كانت تعمل فـي العراق بعد الحرب العالمية الاولى .

لم تكن المدن العراقية في عهد الدولة العثمانية تعرف المصارف وانظمة الصيرفة وكذلك التعامل بالعملات الاجنبية سوى ما حصل في نهاية القرن التاسع عشر اثر التوسع النفوذ الغربي وخاصة النفوذ البريطاني ثم تغيرت الاوضاع بعد الحرب العالمية الاولى ووقع العراق تحت الانتداب البريطاني ، فتأسس في بغداد في تلك الفترة عدد من فروع المصارف الاجنبية ، حيث ساعدت شبه المستقرة خلال عهد الانتداب الى ظهور الحاجة الى المصارف نتيجة لظهور حركة تجارية في السوق العراقية وهو ما دفع المصارف الاجنبية الى فتح فروع لها في العراق ، فتأسس البنك العثماني من قبل جماعة من البريطانيين والفرنسيين الراسماليين في سنة ١٨٦٣ ، كما ان اول مصرف اجنبي بريطاني افتتح فرعاً له في بغداد كان في سنة ١٨٩٠ ، ثم افتتح له فرعان اخران الاول في البصرة والثاني في الموصل بسبب النشاط التجاري المتزايد في هاتين المدينتين . ثم اخذت البنوك الاجنبية الاخرى بفتح فروعاً لها في بقية المدن العراقية ، فكان البنك الشاهي الايراني الذي تاسس في سنة ١٨٨٩ ، وكان من المصارف السباقة في فتح فروع له خلال هذه المدة في بعض المدن العراقية بعد فرع طهران ، حيث فتح فروعا له في بغداد سنة ١٩١٨ ، ثم فرعا اخراً في البصرة ، وجاء بعده ايسترن بنك ليمتد الذي تاسس في لندن سنة ١٩٠٩ وفتح اول فرع له في بغداد سنة ١٩١٢ ثم انتشرت له فروع اخرى في المدن العراقية خاصة البصرة والموصل وكركوك لاتساع الحركة التجارية فيها ، ثم جاء بنك دي روما الذي فتح فرعا له في بغداد .

٢ - نشأة المصارف في العراق

يمكن تقسيم نشأة الجهاز المصرفي الى مرحلتين اساستين حيث مبسط من خلال امتهان بعض الافراد الاقراض كحرفة والحفاظ على مايؤتمنون عليه من ودائع نقدية وعينية تعود للاخرين كوسيلة عيش لهم عن طريق اقراضها للاخرين الذين يمولون اعمالهم التجارية. إما مزاولة الإعمال المصرفية على شكل مؤسسات مصرفية فتعود نشأتها إلى عام ١٨٩٠ والتي تمثل المرحلة الثانية حين افتتح البنك العثماني أول فرع له في العراق لغرض المساهمة في تسهيل معاملات الاستيراد والتصدير ثم افتتح فرعان لهذا البنك في كل من البصرة وبغداد في عام ١٨٩٢ واغلقا بتاريخ ١٨٩٣ ثم اعيد فتحهما في عامي ١٩١٦ و١٩١٨ على التوالي ، ثم قام البنك الشرقي المحدود في عام ١٩١٢ بفتح اول فرع له في بغداد ،كما افتتح البنك الشاهنشاهي الايراني اول فرع له في البصرة عام ١٩١٦ . واجيز ايضا بنك دي روما الايطالي بممارسة الصيرفة كمصرف في ٣ أيلول ١٩٣٨ وتوقف عن مزاولة اعماله في عام ١٩٤١ ، تم تأسيس اول فرع للبنك العربي في بغداد في عام ١٩٣٨ .

كانت الضوابط على اعمال الصيرفة عرفية لحين ظهور اول تشريع بقانون خاص بمراقبة المصارف وذلك في عام ١٩٣٨ ويمكن اعتبار هذه المرحلة هي بداية العمل المصرفي

المؤسسي الذي مرت به المصارف ، ثم اعقت هذه المرحلة اصدار قانون تعديل للقانون اعلاه برقم ٤٥ لسنة ١٩٣٩ .

لقد احتكرت هذه البنوك وفروعها في المدن العراقية الرئيسية عمليات الصيرفة الحديثة كمنح الائتمان وبيع الاوراق التجارية والمالية وفتح الاعتمادات للتجار وبيع وشراء العملات الاجنبية ولما كانت رؤوس اموال هذه المصارف اجنبية فقد استهدفت بالدرجة الاولى مراعاة مصالح بلدانها التجارية .

٣ - أهمية النشاط المصرفي المحلي

اخذ النشاط المصرفي المحلي بالاتساع بحيث اصبح ينافس فروع المصارف الاجنبية ، فقد تأسس اول مصرف اهلي عراقي في بغداد سنة ١٨٨٩ الذي بدأ برأسمال قدره ١٠٠ جنيه استرليني في ذلك العام ثم ازداد حتى اصبح (١٠) ملايين جنيه استرليني في عام ١٩٤٨ ، حيث بلغت سيولته المحلية بالعملة العراقية ما يقارب (٦٠) الف دينار عراقي كان ذلك في عام ١٩٤٣ ثم ازدادت الى (١٠٠) الف دينار عراقي في عام ١٩٤٥ ، وقد اجيز العمل بهذا المصرف بموجب قانون مراقبة المصارف رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ حيث افتتح له فروعا في كل من بيروت ودمشق والقدس والاسكندرية حتى بلغت ودائعه في بغداد ما يقارب (٧١٩ر٢١٨ر١) دينار عراقي في حين حدد القانون المذكور بان لاتتجاوز نسبة الودائع عن ثلاثة اضعاف رأسمال المصرف اي مامقداره (٨٠٠) الف دينار ، بينما كان احتياطي المصرف (٢٣٩١٩٨ر١) دينار عراقي.

كما تأسس في بغداد مصرف اخر بأسم ادوارد بنك في ١٣ أيلول ١٩٤١ برأسمال قدره (٥٠٥٠٠) دينار عراقي واحتياطي قدره (٢٠) الف دينار عراقي واعتبر هذا المصرف من مصارف الدرجة الاولى لنشاطاته المتعددة في بغداد وبقية المدن العراقية الاخرى . ثم تبع ذلك تأسيس بنك اخر بأسم كرديت بنك في ٢٥ حزيران ١٩٤٥ الذي مارس انواع متعددة من العمل الصيرفي والتجاري وكذلك التسليف وشراء الاراضي والبساتين الا ان عمله لم يستمر طويلا . من المفروض والمعروف ايضا ان وجود المصارف في الاقتصاد يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي خاصة منها الاجنبية التي وجدت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وكذلك في زيادة الادخارات الوطنية وحسن استخدام هذه المدخرات الا ان الامر لم يكن كذلك ، كما برز في تلك المرحلة بنك ايسترن بنك ليمتد (البنك الشرقي) ليكون من انشط البنوك في تلك المرحلة لما تميز به من قدرة وكفاءة في الاداء مما اكسبه شهرة واسعة حتى يقال ان الملك فيصل الاول كثيرا ما كان يقترض من هذا المصرف بفائدة بلغت (٧٥%) لكل ثلاثة اشهر لتغطية نفقاته وسفراته الخارجية ، كما كان لهذا المصرف موقفا تجاه الحكومة حيث ساهم هذا الموقف في ذيوع صيته وهو قيامه بسد النقص الحاصل في الخزينة . ثم تلا ذلك تأسيس مصرف الرافدين في عام ١٩٤١ برأسمال قدره (٥٠٠٠٠٠) دينار عراقي حيث نقلت اليه حسابات الحكومة العراقية ، وقد تأسس هذا المصرف بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ خول بموجبه وزير المالية تسليف المصرف مبلغا لايتجاوز مليون دينار حيث باشر مصرف الرافدين اعماله الصيرفية والتجارية كما انيطت به اعمال خزينة الدولة وصيرفتها التي كانت في السابق بعهده فرع البنك الشرقي وبسبب اتساع الانشطة الاقتصادية فقد انعكس ذلك على الموارد الذاتية للمصارف التجارية حيث ارتفعت هذه الموارد في نهاية عام ١٩٥١ من (٥ر٢) مليون دينار الى (٨ر٢٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧١ كما ارتفعت الودائع لدى هذه المصارف من (٧ر٢٦) مليون دينار الى (٢ر١٨٨) مليون دينار خلال الفترة اعلاه .

تأثرت سياسة المصارف التجارية في توظيف اموالها بعوامل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة انذاك حيث اتجهت المصارف الاجنبية العاملة نحو اتباع سياسة التحفظ في منح الائتمان اذ انها كانت تحتكر الصيرفة التجارية في العراق كما انها ملتزمة بتطبيق مبادىء الصيرفة الانكليزية التقليدية التي لـــم تستند الى مصلحة البلد وانما كانت تستهدف تحقيق اكبر قدر من الارباح .

٤ - المصارف التجارية قبل عام ١٩٦٤

كان للمصارف التجارية قبل عام ١٩٦٤ وهو العام الذي صدر فيه قانون تاميم المصارف جدوراً تاريخية يمكن التعرف عليها من خلال متابعة انشاء عدد من المصارف العاملة في العراق في تلك الفترة حيث تتألف المصارف التجارية من :

١- البنك العثماني

يعتبر اول مصرف بريطاني تأسس في تركيا عام ١٨٦٣ برأسمال بريطاني مقداره عشرة ملايين جنيه استرليني وقد اسس فرعا له في بغداد عام ١٨٩٠ وهو اول مصرف يؤسس في العراق وبذلك فقد اصبح هذا المصرف محتكراً للصيرفة التجارية من عمليات ائتمان وخصم الاوراق التجارية والمالية وفتح الاعتمادات للتجار من مصدرين ومستوردين وتوفير العملات الاجنبية وغير ذلك من الاعمال الصيرفية التي كان البلد بأشد الحاجة اليها ٠ وبعد توسيع نشاطاته وانتشار المؤسسات التجارية خاصة البريطانية منها في جميع انحاء العراق ، فقد افتتح هذا البنك فروعاً له في مناطق مختلفة من البلاد خاصة الموصل واربيل والبصرة حتى تم تعريقه في ١٩٦٣/١/١ حيث اصبح شركة مساهمة بأسم بنك الاعتماد العراقي برأسمال قدره مليون دينار ساهم البنك العثماني بنسبة (٤٠%) منه ، حتى تحولت عائدية اسهم البنك المذكور في نهاية عام ١٩٥٩ الـى سويسرا (٤٠%) وبريطانيا (٣٢%) ، وفرنسا (٢٧%) ولبنان (١%) .

٢- البنك الشرقي

هو مصرف بريطاني تأسس في عام ١٩٠٩ في لندن برأسمال مقداره مليون جنيه استرليني ومركزه في لندن ولديه عدد من الفروع منتشرة في الشرق الاوسط وآسيا ، وافتتح اول فرع له في بغداد عام ١٩١٢ برأسمال يعادل (١٥٠) الف دينار ثم فتح فروعا اخرى له في كل من البصرة والموصل واربيل والعمارة والمدن العراقية الاخرى . عمل المصرف كوكيل في العراق للجنة العملة العراقية في لندن لحين تاسيس المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧ ، كما اصبح البنك الشرقي بنك الحكومة وتعهد بكافة الاعمال التي انيطت به من قبل الحكومة العراقية لحين تأسيس مصرف الرافدين عام ١٩٤١ .

٣-البنك الشاهنشاهي الايراني

تأسس عام ١٨٩٩ برأسمال قدره مليون جنيه استرليني في لندن ، وقد فتح اول فرع له في بغداد سنة ١٩١٨ برأسمال قدره (٥٠) الف دينار عراقي وفيما بعد زيد الى (٤٠٠) الف دينار ، وفتح فروعا اخرى له في البصرة والحبانية والموصل ومناطق اخرى من بغداد ، ثم ابدل اسمه بعد ذلك الى البنك البريطاني للشرق الاوسط .

٤-البنك العربي

كان تأسيسه في القدس في عام ١٩٣٠ براسمال قدره (١٥٠) الف دينار اردني ثم زيد راسماله في عام ١٩٤٩ الى ٢ر٢ مليون دينار اردني وفتح فروعا له في بغداد سنة ١٩٣٨ برأسمال قدره (٢٠) مليون دينار ثم فتح له فرعين آخرين في الموصل والبصرة .

٥-مصرف الرافدين

تأسس في العراق عام ١٩٤١ وهو اول مصرف تجاري برأسمال حكومي قدره نصف مليون دينار زيد فيما بعد حتى وصل الى (١٠) مليون دينار ، وقد فتح فروعا له في المدن العراقية حتى اصبح اكبر مصرف تجاري في مجموعة المصارف التجارية العراقية وكذلك من اكبر المصارف في الشرق الاوسط ويعتبر تاسيسه برأسمال حكومي بمثابة اول واهم اشكال التداخل الحكومي في نطاق الصيرفة التجارية ، تعزز دور مصرف الرافدين بعد تأميم المصارف التجارية الاجنبية والاهلية والذي كان من شأنه دمج عدد من المصارف المؤممة بمصرف الرافدين وهي بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد ، وفي اواسط عام ١٩٧٤ دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين من اجل وضع نهاية لازدواجية الصيرفة التجارية وبذلك اصبح مصرف الرافدين يمثل المحطة النهائية التي انصهرت فيها مجموعة من المصارف التجارية وهي المصرف التجاري ، بنك بغداد ، بنك الرشيد ، البنك اللبناني المتحد ، البنك الوطني الباكستاني ، البنك البريطاني والبنك الشرقي وقد استفرقت عملية الدمج وتوحيد المصارف التجارية ما يقرب من عشر سنوات ، تم في أواخر الثمانينات وتحديداً في عام ١٩٨٨ شطر مصرف الرافدين الى مصرفين هما الرافدين ومصرف الرشيد .

٦-البنك اللبناني المتحد

وهو شركة لبنانية مساهمة تأسست في بيروت عام ١٩٥١ الا انه باشر اعماله في عام ١٩٥٢ برأسمال قدره (٦ر٢) مليون دينار تم فتح فروعا له في كربلاء والبصرة والكاظمية .

٧-البنك التجاري العراقي

اول مصرف تجاري عراقي يؤسسه القطاع الخاص بشكل شركة مساهمة برأسمال قدره نصف مليون دينار حيث كان جميع مساهميه بين العراقيين غير الحكوميين وقد باشر فرعه الرئسي اعماله في ١٩٥٤/١/١ تلى ذلك فتح فروع له في كل من البصرة والنجف ومدن اخرى في بغداد .

٨-البنك الوطني للتجارة والصناعة (افريقيا)

وهو فرع لمؤسسة فرنسية فتح اول فرع له في بغداد عام ١٩٥٤ برأسمال قدره (٢٥٠) الف دينار الا انه تم تصفية اعماله في العراق عام ١٩٥٩ .

٩-بنك بغداد

وهو شركة مساهمة عراقية تاسست برأسمال قدره مليون دينار ، وقد فتح اول فرع له في بغداد عام ١٩٥٦ ثم تلاه فروع اخرى في البصرة والموصل ومدن اخرى في بغداد.

١٠-البنك الوطني الباكستاني

وهو مؤسسة باكستانية انشأت في كراجي عام ١٩٥٢ وله فروع عديدة في انحاء الباكستان والعالم ، فتح فرعه الاول في بغداد عام ١٩٥٧ برأسمال قدره (٢٥٠) الف دينار.

١١-بنك انترا

شركة مساهمة لبنانية تأسس في بيروت عام ١٩٥١ برأسمال قدره (٤ر٦) مليون ليرة لبنانية ، فتح فرعه الاول في بغداد سنة ١٩٦٠ برأسمال قدره (٢٥٠) الف دينار واستمر في نشاطه الى ان تم تعريفه في عام ١٩٦٢ بأسم البنك العراقي المتحد وهو مساهمة عراقية حيث ساهم بنك انترا بنسبة (٤٠%) من راسمالها ثم زيدت النسبة الى (٦٨%) من الاسهم للعراقيين و (٣٢%) من الاسهم لبنك انترا في بيروت .

١٢-بنك الرشيد
وهو شركة مساهمة عراقية تاسس في بغداد سنة ١٩٦٣ براسمال مدفوع قدره (٢٥٠) الف دينار .

٥- تطور الجهاز المصرفي

لقد كان في مقدمة الشواهد على تطور الجهاز المصرفي في العراق بعد عام ١٩٣٨ تأسيس اول مصرف تجاري عراقي في عام ١٩٤١ بأسم مصرف الرافدين وقد انيط بهذا المصرف بالاضافة الى قيامه بالاعمال التجارية الاعتيادية حفظ حسابات الحكومة ويعتبر تأسيس مصرف الرافدين بمثابة بداية مساهمة رأس المال الوطني الحكومي في الصيرفة التجارية وذلك بقصد العمل كمصرف للحكومة وكمنافس للمصارف الاجنبية العاملة في العراق. ثم تلا ذلك تأسيس المصرف الوطني العراقي في عام ١٩٤٧ والذي كان من مهامه مراقبة المصارف ولذلك فقد كان من اولى اعماله هي دراسة النواقص العملية والتشريعية لقانون المراقبة رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ ، وعليه فقد اصدرت الحكومة في شهر شباط ١٩٥٠ المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٠ الذي تم تشريعه في شهر مايس من نفس السنة بأسم قانون مراقبة المصارف رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠ . حيث ان الفترة التي صدر بها هذا القانون لاتختلف عن تلك التي مر بها بعد صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ وذلك بسبب تأثير الوجود الاجنبي المتمثل بالخبراء الاجانب في اعمال المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي فيما بعد) اضافة الى بعض النواقص التي كانت تعترض عمل المصرف .

افتتح ثاني بنك عربي في العراق عام ١٩٥٣ بأسم البنك اللبناني المتحد برأسمال قدره ربع مليون دينار وكان عدد فروعه (٥) فروع حتى عام ١٩٦٤ .

لقد تأسس اول مصرف تجاري عراقي من قبل القطاع الخاص في عام ١٩٥٤ بأسم البنك التجاري العراقي ، ثم توسعت اعماله حتى بلغ عدد فروعه (٩) فروع في عام ١٩٦٤ مع بقاء رأسماله المدفوع هو نفسه عند التأسيس والبالغ نصف مليون ٠ ثم استمر القطاع الخاص في نشاطه المصرفي حيث اسس مصرفا اخرا له بأسم بنك بغداد في عام ١٩٥٦ وبلغ عدد فروعه (٧) فروع في عام ١٩٦٤ حيث كان رأسماله المدفوع في هذا التاريخ مليون دينار ٠ ثم تلى ذلك افتتاح بنك انترا اللبناني فرعا له في بغداد عام ١٩٥٧ برأسمال قدره ربع مليون دينار وقد استمر هذا البنك في اعماله الى ان تم تعريقه في بداية عام ١٩٦٢ واطلق عليه اسم البنك العراقي المتحد وكان عدد فروعه في ذلك التاريخ اثنان فقط ثم توسعت اعماله حتى بلغت فروعه (٤) لغاية عام ١٩٦٤ برأسمال (٣٥٠) الف دينار ، حيث ساهم العراقيون فيه بنسبة (٦٠%) من رأسماله ثم عدلت النسبة الى (٦٨%) حيث كان باقي الاسهم من بنك انترا في بيروت .

اما في عام ١٩٦٣ فقد تأسس بنك الاعتماد العراقي برأسمال مدفوع قدره مليون دينار ، وقد شارك البنك العثماني في لندن بنسبة (٤٠%) من اسهم هذا البنك ، كما تأسس بنك اخر في هذا العام بأسم بنك الرشيد برأسمال قدره ربع مليون دينار .

تعتبر فترة الخمسينات فترة نشاط بالنسبة للمصارف التجارية حيث ازداد عددها في تلك الفترة كما اتسع نطاق فعالياتها ففي بداية هذه الفترة وتحديدا في عام ١٩٥٠ تولى اعمال الصيرفة في العراق سبعة من المصارف التجارية وهي مصرف الرافدين والبنك العربي والمصرف

الشرقي والمصرف العثماني والمصرف البريطاني لايران والشرق الاوسط ومصرف زلخة والكريديت بنك مع سبعة عشر فرعا من فروع هذه المصارف في بغداد والمدن الاخرى من العراق .

وعليه يمكن تقسيم مراحل تطور القطاع المصرفي في العراق الى المراحل الاتية :

١ - المرحلة الاولى ١٨٩٠ – ١٩٣٥

تشير هذه المرحلة الى بداية نشأة الصيرفة في العراق والتي تميزت بسيطرة فروع المصارف الاجنبية على النشاط الصيرفي وتركز هذه الفروع في المدن الرئيسية مع تركزها على منح الائتمان القصير الاجل للقطاع التجاري بهدف تشجيع الاستيراد من بريطانيا وحرمان القطاعين الصناعي والزراعي من كافة الخدمات المصرفية والتحويل اللازم لتطويرها ، كما شهدت هذه المرحلة صدور قانون العملة العراقية المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الذي تم بموجبه انشاء لجنة العملة ومقرها في لندن ٠ لم يكن خلال هذه المرحلة اية رقابة مركزية عراقية على المصارف كما لم يكن هناك اي مصرف عراقي وانما اقتصرت جهود العراقيين على بعض الصيارفة الذين كانوا يعملون في مكاتب صغيرة للصيرفة بشكل وسطاء بين الجمهور والمصارف .

٢ - المرحلة الثانية ١٩٣٥ – ١٩٦٣

تمثل هذه المرحلة بداية نشأة الصيرفة الوطنية في العراق حيث تميزت بأنها ذات طابع متخصص وذلك بسبب عزوف المصارف الاجنبية في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الصناعي والزراعي ، فقد لجأت الحكومة الى انشاء اول مصرف وطني هو المصرف الزراعي الصناعي بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥ وبسبب ازدواجية الاختصاص وقلة رأسمال المصرف فقد تم شطره الى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي بموجب القانونين المرقمين ١٢ و ١٨ لسنة ١٩٤٠ ، حيث باشرا اعمالهما في عام ١٩٤٦ .

وكذلك شهدت هذه المرحلة نشوء الصيرفة المركزية الوطنية في العراق حيث تم تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ لغرض تنظيم نشاط الصيرفة المركزية وقد باشر هذا المصرف اعماله في سنة ١٩٤٨ و وفي عام ١٩٥٦ تم تغيير اسمه الى البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم ٧٢ .

٣ - المرحلة الثالثة ١٩٦٤ – ١٩٩٠

شهدت هذه المرحلة تغييرا هيكليا وتنظيميا مهما في تطور العمل المصرفي العراقي حيث شهدت اصدار قانون تأميم المصارف رقم ١٠٠ لسنة١٩٦٤ الذي اثار جدلا كثيرا بين المختصين من مؤيد ومعارض لهذا القانون ، كما تم في هذه المرحلة وتحديدا في آب من عام ١٩٦٤ تنظم المصارف التجارية في اربعة مجموعات فضلا عن مصرف الرافدين وهذه المجموعات هي :

أ -مجموعة البنك التجاري العراقي : وتشمل البنك التجاري والبنك البريطاني للشرق الاوسط والبنك الباكستاني .

ب -مجموعة بنك بغداد : وتشمل بنك بغداد والبنك العربي .

ج-مجموعة بنك الرشيد : وتشمل بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد.

د -مجموعة بنك الاعتماد العراقي : وتشمل بنك الاعتماد والبنك اللبناني ثم ادمجت مجموعة بنك الرشيد في مصرف الرافدين لتحل مجموعة مصرف الرافدين محل مجموعة بنك الرشيد وذلك في عام ١٩٦٥ .

وشهدت اواخر هذه المرحلة بعض التغيرات الهيكلية التي كانت تهدف الى تحسين وتطوير الخدمات المصرفية فقد تم اصدار القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتأسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي من خلال شطر مصرف الرافدين الى مصرفين الاول مصرف الرافدين الذي كل محتفظا بهويته والاخر هو المصرف الجديد بأسم مصرف الرشيد .

٤ - المرحلة الرابعة ١٩٩١ – ١٩٩٥

وهي المرحلة التي اتسمت بالتحول من الاحتكار المصرفي الحكومي الى عصر التعددية المصرفية والسماح للقطاع الخاص بممارسة العمل المصرفي بموجب القانون ١٢ لسنة ١٩٩١ الخاص بتأسيس المصارف الاهلية الخاصة في ظل احكام قانون الشركات المرقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ ثم بموجب قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ حيث غير هذا القانون الواقع المصرفي العراقي مما ترك اثارا على طبيعة اداء المؤسسات المصرفية ونوعية خدماتها وانشطتها المقدمة للجمهور.

٥ - المرحلة الخامسة ١٩٩٦ – لحد الآن

وتعد مرحلة مهمة من مراحل العمل المصرفي في العراق اذ انها تعكس الصورة الحالية التي بلغها النظام المصرفي في ظل المستجدات الهيكلية والتنظيمية بالا ستناد الى القوانيين والقرارات الصادرة بشأن تحسين وتطوير النشاط المؤسسي للمصارف في الوقت الحاضر .

وسيتناول البحث هذه المرحلة بشكل اكثر تفصيلا لاحقا

٦- المعوقات التي اعترضت سير العمل المصرفي

ان بعض البنوك التي تم تشكيلها خلال تلك الفترة لم تسر بالاتجاه الصحيح اذ مارست بعض الاعمال المخالفة للقانون حتى تسبب بعضها في اعمال ليست في صالح بنية الاقتصاد العراقي ، حتى ان بعضها مارس اعمالا سياسية تخريبية الحقت اضرارا بالغة بالاقتصاد الوطني في ذلك الوقت ، اضافة الى قيامها باعمال اخرى غير مصرفية وكذلك تقديم تسهيلات غير قانونية مستندة على العلاقات الشخصية او اعتبارات اخرى بالرغم من ان هذه المصارف سيطرت على السوق العراقية في تلك المرحلة ، الامر الذي انعكس بالتالي على حركة تداول العملات والمسكوكات وحجم الاوراق النقدية التي هبطت قيمتها بعد الحرب العالمية الثانية منذ عام ١٩٤٦ - ١٩٥٢ كما كان العمل المصرفي بيد فئة معينة اضطر معظمها الهجرة من العراق بسبب الظروف السياسية السائدة في تلك الفترة . الامر الذي ادى الى ارتفاع الاسعار وزيادة الطلب على العملات الاجنبية المتداولة الى نحو (٢٥%) انذاك . اضف الى ماتقدم فقد برزت في تلك الفترة ظاهرة تهريب رؤوس الاموال خاصة من قبل الاثرياء الذين كانوا يديرون تلك المصارف اضافة الى قيامهم بتهريب الذهب الامر الذي ترك اثارا سلبية على الاقتصاد العراقي وعليه لابد من الاشارة هنا الى ان العمل المصرفي في العراق كان اسير عاملين مهمين هما :

١ - طبيعة البيئة المصرفية التي تعيش ظاهرة التبعية .

٢ - غياب التنسيق او ضعفه بين السياستين النقدية والسياسة الاقتصادية العامة التي لم تكن واضحة الاهداف الامر الذي زاد الوضع سوءا .

اضافة لذلك فان مصادر الازمات في العراق كان من الخارج ولاتخضع لسيطرة الحكومة المحلية، وعليه فان صفة التبعية والتخلف التي سادت الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة عكست اثارها على وضع النشاط المصرفي في العراق ، كما انها تجسدت في مظاهر عديدة منها :

١ - تركز فعاليات الجهاز المصرفي التجاري في تمويل التجارة الخارجية عموما والاستيرادية خاصة .

٢ - اعتماد البنوك الاجنبية العاملة في العراق على الاسواق العالمية .
٣ - ارتباط العراق بالكتلة الاسترلينية لغاية حزيران ١٩٥٩ مما انعكست على استثماراته التي كانت ارصدتها بالجنيه الاسترليني وهذا يعني مساهمة العراق كبلد متخلف في انعاش الاقتصاد البريطاني (المتقدم) .

اما بالنسبة للتخلف النقدي فتعزى اسبابه الى :

١ - ارتفاع نسب التسرب النقدي بسبب التخلف المصرفي لدى الجمهور .
٢ - ضيق السوق المالية العراقية .
٣ - ضعف اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر للسيولة بسبب ارتفاع احتياطياتها او اعتمادها على مراكزها الرئيسية في الخارج .

بالامكان القول ان السياسة النقدية التي كان ينتهجها العراق في تلك الفترة تعتبر سياسة مانعة اكثر مما هي دافعة الى الثبات والاستقرار النقدي ، اما في مجال التنمية الاقتصادية فقد كانت سياسة مساندة اكثر مما هي رائدة .

٧- اثر قرار التأميم الصادر في سنة ١٩٦٤

حصل تغير جذري في هيكل وتركيب الجهاز المصرفي العراقي بسبب قرار التأميم الخاص بالمصارف العراقية ، الذي استهدف قيام القطاع العام بقيادة التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق ضم المصارف الى مؤسسات القطاع العام وادماجها في مجموعات بغية تنسيق اعمالها ورفع كفاءتها وكذلك ضمان التكامل في تأدية الخدمات المصرفية وتحقيق اكبر قدر ممكن من الانتشار الجغرافي وكذلك استهدف القرار انهاء دور المصارف الاجنبية والقضاء على العفوية في الاستثمارات المصرفية وفرض السيطرة الحكومية على العمليات المصرفية.

كانت المصارف العاملة في العراق لاتعتبر مؤسسات عراقية لكونها فروعا لمصارف اجنبية كما ان معظم تجارة العراق الخارجية تقوم بها مؤسسات اجنبية ، وعليه فقد تم تأميم الجهاز المصرفي العراقي بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي كان له اثرا كبيرا في تغيير تركيبة هذا الجهاز بشكل جذري حيث كان الغرض من ذلك هو ازالة نفوذ رأس المال الاجنبي والقضاء على سيطرة فئة قليلة من الافراد على هذا القطاع .

نص القانون اعلاه على انشاء مؤسسة عامة للمصارف تهدف الى ادارة المصارف التجارية المؤممة ومصرف الرافدين وكذلك الى تقوية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدولة ، حيث الحقت هذه المؤسسة في بداية تأسيسها بالبنك المركزي العراقي ثم فصلت عنه في عام ١٩٦٥ بموجب قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٦ حيث الحقت بوزارة المالية ، كما ساهم القانون المذكور في اتخاذ عدد من الاجراءات لاعادة النظر في التسهيلات المصرفية الممنوحة ومحاولة توجيهها الى صغار المتعاملين مع المصارف التجارية بعد ان كانت تركز على كبار التجار الذين تدنى نشاطهم بعد التأميم وتزايد دور القطاع العام ، ثم شرع في عام ١٩٦٧ قانون المصارف التجارية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الذي تأسست بمقتضاه اربعة مصارف لكل منها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ترتبط اداريا بالمؤسسة العامة للمصارف وهي :

١ - مصرف الرافدين برأسمال قدره عشرة ملايين دينار .
٢ - البنك التجاري العراقي برأسمال قدره خمسة ملايين دينار .
٣ - بنك الاعتماد العراقي برأسمال قدره خمسة ملايين دينار .
٤ - بنك بغداد وبرأسمال قدره خمسة ملايين دينار .

٨ - اجراءات تنشيط الجهاز المصرفي

هناك عدد من الاجراءات تم اتخاذها لغرض تحسين وتنشيط دور المصارف في الاقتصاد وكان من بين تلك الاجراءات هو دمج المصارف التجارية الثلاثة وهي البنك التجاري العراقي وبنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد بمصرف واحد يكون رأسماله واحتياطياته من الضخامة بحيث تمكنه من النهوض بواجباته في تلك المرحلة وتساعده على ايصال خدماته المصرفية الى جميع المدن العراقية ٠

اما الاجراء الاخر الذي اتخذ بهذا الشأن فهو الغاء المؤسسة العامة للمصارف بموجب القرار ١٠٨٣ في ١٩٧٠/٩/١٤ وتم نقل اختصاصتها الى وزير المالية ، اما بقية اعمالها فقد وزعت بين البنك المركزي ومصرف الرافدين ، ثم اصبح ارتباط مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي بوزارة المالية مباشرة

٩ - المصارف الاختصاصية

بالرغم من الحاجة الماسة لمصارف اختصاصية في العراق خاصة لاعمال القطاعين الزراعي والصناعي . فلم تقم مثل هذه المؤسسات قبل عام ١٩٣٥ حيث قررت الحكومة تأسيس المصرف الزراعي – الصناعي الذي باشر اعماله في عام ١٩٣٦ وكان المصرف الوحيد من نوعه عند صدور قانون مراقبة المصارف لعام ١٩٣٨ ، كما انه استثني من احكام المراقبة ٠ ادت ضآلة رأس مال هذا المصرف وازدواج مهمته بين قطاعين مهمين في ذلك الوقت وكذلك افتقاره الى الخبرة في مجال اختصاصه الى بقاء المصارف التجارية الثلاثة هي المهيمنة على الاعمال الصيرفية في العراق ولم يكن للمصرف الصناعي سوى مركزه في بغداد لغاية ١٩٥٦ وكان يعتمد على فروع المصرف الزراعي للقيام باعماله وكالة في المدن العراقية .

كما أسس خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٦٤ مصرفان اختصاصيان اخران هما مصرف الرهون الذي انشىء في عام ١٩٥١ برأسمال قدره ربع مليون دينار ، وبنك التسليف التعاوني الذي اسس في عام ١٩٥٦ برأسمال مقداره ربع مليون دينار ثم الغي وحل محله المصرف التعاوني في عام ١٩٥٩ .

أسهمت المصارف الاختصاصية في عملية تنمية الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها المباشر على المشاريع الانتاجية ، الا ان دور هذه المصارف كان مقيدا بقابلياتها التمويلية اذ انها اعتمدت على التمويل الحكومي دون الاستفادة من الفوائض المالية لدى المصارف التجارية التي تميزت في تلك الفترة بضخامة مواردها المالية ٠

ومن الجدير بالاشارة هنا فان بعض المصارف الاجنبية الاختصاصية تأسست في تلك الفترة منها البنك الوطني للتجارة والصناعة الفرع الرئيسي له في افريقيا وهو مؤسسة فرنسية حيث افتتح فرعا له في بغداد عام ١٩٥٥ برأسمال مدفوع قدره ربع مليون دينار ، الا ان اجازته الغيت من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ ١٩٥٩/٦/٨ تم افتتح البنك الوطني الباكستاني فرعا له في بغداد في عام ١٩٥٧ برأسمال مدفوع قدره ربع مليون دينار .

لقد توسعت اعمال كل من المصرفين الزراعي والصناعي بعد عام ١٩٦٤ وتحسنت خدماتهما بما في ذلك ازدياد عدد فروعهما التي بلغت (٢٨) فرعا للمصرف الزراعي و(٦) فروع للمصرف الصناعي في نهاية عام ١٩٧١ .

اما التعديلات التي اجريت على المصارف الاختصاصية فمنها الغاء مصرف الرهون الذي حل محله مصرف الرافدين بموجب القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٠ كما الغي المصرف التعاوني بموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ حيث حل محله المصرف العقاري الذي اصبح رأس ماله بموجب ذلك خمسة وعشرين مليون دينار وبلغ عدد فروعه (٢١) فرعا نهاية عام ١٩٧١ .

١٠ - المصارف العراقية في الوقت الحاضر

كانت ملكية القطاع المصرفي في العراق حتى عام ١٩٩١ تنحصر في المصارف الحكومية وليس للقطاع الخاص دورا في هذا النشاط كان يعمل في العراق ستة مصارف حكومية منها مصرفان تجاريان هما مصرفي الرافدين والرشيد وثلاثة مصارف اختصاصية هم الصناعي والزراعي والعقاري كما ان هناك المصرف الاشتراكي الذي يقوم بتقديم القروض والسلف الميسرة لموظفي الدولة وبعض شرائح المجتمع، ولظهور الحاجة الماسة الى انشاء مصارف اهلية تساهم في العمل المصرفي في العراق فقد تم الغاء الباب الخامس من قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ وحل محله القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ الذي سمح بموجبه للقطاع الخاص بانشاء المصارف وممارسة العمل المصرفي ، واستنادا لذلك فقد شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠ انشاء خمسة عشر مصرفا اهليا ومصرفا مختلطا واحدا هو المصرف المتحد للاستثمار ، وكذلك مصرف اسلامي واحد هو المصرف العراقي الاسلامي للتنمية والاستثمار .

بلغ مجموع رووس اموال هذه المصارف ما يقارب (٨ر١١) مليار دينار ، حيث ساهمت المصارف في تلك الفترة في استقطاب فائض السيولة المحلية وادارة توظيفة في فرص الاستثمار المتاحة لتلك المصارف .

كما قامت المصارف الاهلية بزيادة رووس اموالها عدة مرات لتتمكن من تعزيز امكانياتها التمويلية وذلك عن طريق اصدار اسهم جديدة حددت اقيامها نقدا او تحويل الفائض المتراكم لديها الى اسهم .

انطلاقا من الدور الذي يضطلع به البنك المركزي العراقي في تقليص فائض النقد في التداول فقد سعى الى تنمية النشاط المصرفي الخاص من خلال تشجيعه على تأسيس المزيد من المصارف الخاصة على وفق الشروط والظوابط والتعليمات التي اصدرها البنك المركزي بهذا الخصوص وكذلك السعي الى زيادة عدد الفروع لهذه المصارف لتغطي اكبر انتشار جغرافي ممكن .

أصدرت الدولة أيضا قرارا في عام ١٩٩٦ سمحت بموجبه للمصارف الاختصاصية ممارسة اعمال الصيرفة التجارية اضافة الى اعمالها التقليدية الاساسية ، وقد شمل المصرف الاشتراكي ايضا بهذا التوجيه في عام ١٩٩٩ ، حيث كان الهدف من ذلك هو توسيع النشاط المصرفي .

ولغرض توسيع وتطوير مهام المصارف كافة ورفع كفاءتها وقدرتها على العمل المصرفي فقد اتخذت حزمة من الاجراءات منها :

١ - السماح للمصارف الاهلية بمزاولة نشاط الصيرفة الشاملة استنادا الى قـرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمـــة ١٢٦٥ في ٢٢/ ٣/ ١٩٩٤ .

٢ - السماح للمصارف الاهلية باصدار شهادات ايداع استنادا الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة ١٣١٠ في ٢٩/ ٧/ ١٩٩٧ الذي تم بموجبه السماح للمصارف بتطبيق مبدأ التمويل بالمشاركة .

٣ - السماح للمصارف الاهلية ببيع وشراء العملات الاجنبية .

٤ - كذلك فقد تم السماح للمصارف القيام بعمليات الاقراض والاقتراض فيما بينها حسب اسس معينة وذلك استنادا الى احكام المادة ٥٤ من قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ (الملغى)

٥ - اعتماد المرونة في هيكل اسعار الفائدة بـ (+_ ٣%) استنادا لقرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة ١٣٣١ في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩ ، الذي اطلق مؤخرا واصبح حرا اعتبارا من ١/ ٣/ ٢٠٠٤ ودخل حيز التنفيذ فـــي ١/ ٤/ ٢٠٠٤ .

٦ - قيام المصارف الاهلية، بفتح حسابات بالعملات الاجنبية للاشخاص المقيمين وغير المقيمين .

٧ - استثناء المصارف الاهلية من احكام المادة الاولى من قانون تنظيم الارباح في الشركات رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤من صافي ارباحها الى دائرة العمل والضمان الاجتماعي بعد استقطاع ضريبة الدخل .

كان من التطورات التي عاشتها المصارف الحكومية والاهلية في نهاية التسعينات زيادة عدد فروعها التي بلغت (٣٩٧) فرعا للمصارف الحكومية مقابل (٩٤) فرعـــا للمصارف الاهلية مما ساهم فـــي زيادة الطاقـــة المصرفية وتوسيع خدماتها. وقد استمر عدد فروع المصارف بالازدياد حتى بلغت (٥٣٠) فرعا منها (٢٦٩) فرعا في بغداد و (٢٦١) فرعا في محافظات العراق الاخرى خلال عام ٢٠٠٣ في حين كان عددها (٥٦٧) فرعا في عام ٢٠٠٢ وقد جاء هذا التراجع بعدد الفروع بسبب دمج ما يقارب (٣٧) فرعا مع بعضها بسبب الظروف الاخيرة التي شهدها الاقتصاد العراقي ، بينما تشير احصاءات عام ٢٠٠٤ الى ارتفاع عدد الفروع الى (٦٢٦) فرعا منها (٤٤٧) فرعا تابعا للمصارف الحكومية والباقي البالغ (١٧٩) فرعا للمصارف الخاصة وتعود هذه الزيادة في عدد الفروع الى قيام المصارف باعادة فتح فروع جديدة لها نتيجة توسيع انشطتها وظهور الحاجة للخدمات المصرفية لدى المواطنين والجدولان ادناه يبينان المصارف وفروعها كما هي في عام ٢٠٠٤ .

المصادر

١ - د. صباح عبد الرحمن / النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩١٧ – ١٩٥٢ / بيت الحكمة / ٢٠٠٢ / بغداد .

٢ - البنك المركزي العراقي / ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ١٩٤٧ – ١٩٧٢ .

٣ - عباس جاسم زبون ووليد عيدي عبد النبي / تطور الجهاز المصرفي العراقي منذ التأسيس وحتى الوقت الحاضر / مجلة الرشيد المصرفي / العدد الثالث / ٢٠٠١.

٤ - سعيد عبود السامرائي / الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية / ١٩٨٣ / مطبعة الاداب / النجف .

٥ - صادق راشد الشمري / تحليل واقع البنية التحتية المصرفية وآفاق تطورها المستقبلي / رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / ٢٠٠٣ .

٦ - وزارة التربية / النقود والمصارف .

المصارف العراقية في الوقت الحاضر

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع
١-	الرافدين	١٩٤١	١٦٧
٢-	الرشيد	١٩٨٨	١٧٠
٣-	الزراعي	١٩٣٥	٧٠
٤-	الصناعي	١٩٣٥	١٤
٥-	العقاري	١٩٤٨	٢٠
٦-	العراق / الاشتراكي سابقا	١٩٩٠	٦
	عدد الفروع		٤٤٧

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع
١-	بغداد	١٩٩٢	١٨
٢-	التجاري العراقي	١٩٩٢	٩
٣-	الاسلامي	١٩٩٣	٩
٤-	الشرق الاوسط	١٩٩٣	١٣
٥-	البصرة	١٩٩٣	١٥
٦-	الاستثمار	١٩٩٣	٢٢
٧-	المتحد	١٩٩٤	٦
٨-	الاهلي	١٩٩٥	٤
٩-	الائتمان	١٩٩٨	١١
١٠-	دار السلام	١٩٩٩	١٥
١١-	بابل	١٩٩٩	٥
١٢-	سومر	١٩٩٩	٦
١٣-	الاقتصاد	١٩٩٩	١٧
١٤-	الوركاء	١٩٩٩	٩
١٥-	الخليج	١٩٩٩	٨
١٦-	البركة	٢٠٠٠	٥
١٧-	الموصل	٢٠٠١	٥
١٨-	الاتحاد الصناعي	٢٠٠٤	١
١٩-	الشمال	٢٠٠٤	١
	مجموع الفروع		١٧٩